معاهدة 1930 ودخول العراق عصبة الامم:

عهد الملك فيصل الاول الى نوري السعيد بتأليف الوزارة فألفها في يوم (23 آذار 1930) وقد أعلن السعيد في كتاب رفعه الى الملك ان أهم المسائل التي ستعالجها وزارته هي المعاهدة الجديدة، والموقف الأقتصادي. اما بالنسبة للمعاهدة فأن وزارته ستبدأ المفاوضة مع بريطانيا لعقد المعاهدة على أساس الأستقلال التام، وتوطيد الصداقة بين العراق وبريطانيا، وبحجة اتمام هذه المهمة أعلن السعيد ضرورة أجراء أستفتاء عام بطريقة الأنتخابات للبت في هذه المعاهدة، وللنظر في قانون الدفاع الوطني لتأليف الجيش الذي يحتاج اليه الوطن[30].

أتخذت الوزارة خطوات عديدة لمعالجة الأزمة الاقتصادية لكنها كانت سطحية وغير حاسمة وتناولت قشور الأزمة منها دعوة موظفي الدولة الى تقدير الحالة الأقتصادية الخطرة في البلاد، والأجتهاد في تخفيض النفقات. وشكلت

لجنة برئاسة علي جودت الأيوبي لوضع الأسس لمعالجة الأزمة الأقتصادية، ولأصدار عملة عراقية، ودعم المزارعين عن طريق التسليف الزراعي، والطلب من شركات النفط الأجنبية تخفيض أسعار النفط الاسود بمقدار الثلث. ودعت الحكومة الغرف التجارية العراقية الى عقد مؤتمر لها لمعالجةالأزمة الاقتصادية من نواحيها المختلفة، واقتراح السبل التي يحسن بالحكومة السير عليها لتخفيف الضائقة المالية. كما طلبتِ الحكومة من بريطانيا ان تتحمل وحدها نفقات دار الأعتماد البريطانية، بعد أن كانت الحكومة العراقية تساهم بنصف تلك النفقات، ومهما يكن من أمر فأن اجراءات الحكومة ساعدت على تجاوز الأزمة الأقتصادية العالمية أو التقليل من آثارها على العراق[31].

وسارع نوري السعيد الى حل المجلس النيابي بحجة أستفتاء الشعب وخلال عملية الانتخابات تولى نوري السعيد وزارة الداخلية لكي يضمن الحصول على اكثرية برلمانية عن طريق التزوير والتأثير على الانتخابات وبعد الأنتهاء من الأنتخابات أوعز نوري الى أنصاره بتأليف حزب سياسي سمى "حزب العهد العراقي" واصبحت جريدة "صدى العهد" ناطقة بلسانه. ودعا الحزب الى تحقيق إستقلال العراق وإنشاء حلف عربي يكون خطوة نحو الأتحاد العربي وإقامة علاقات حسنة مع الدول المجاورة[32] والحقيقة ان الهدف من وراء إنشاء الحزب إسناد نوري السعيد ومساعدته في توقيع وامرار المعاهدة مع بريطانيا.

بدأت المفاوضات العراقية - البريطانية لعقد المعاهدة في (31 آذار 1930) وخلال المفاوضات صدر بيان رسمي في (8 نيسان) تضمن اتفاق الطرفين على:

1. أن المعاهدة التي تجري المفاوضة بشأنها ستدخل حيز التنفيذ عند دخول العراق في عصبة الامم.
2. أن وضع العراق سيكون وضع دولة حرة مستقلة.

3. عند تنفيذ المعاهدة ينتهي حالاً الانتداب البريطاني، وجميع المعاهدات والاتفاقيات المعقودة مع بريطانيا [33].

ويبدو أن الطرفين المتفاوضين لم يواجهاصعوبات تذكر، وذلك للثقة المتبادلة بين بريطانيا ونوري السعيد. وفي (30 حزيران 1930) وقعت المعاهدة بالاحرف الاولى، ونشر نصها في الصحف العراقية في يوم (19 تموز) وكانت تنص على عقد حلف أمده خمس وعشرون سنة بين العراق وبريطانيا، وتعهد بريطانيا بتأييد دخول العراق عصبة الأمم سنة 1932، مع إعلان استقلال العراق وانتهاء مسؤوليات الأنتداب البريطاني فيه ابتدأ من دخول العصبة، وتضمنت المعاهدة وملاحقها الشروط القاسية الرئيسية الآتية:

1. **السياسة الخارجية**:- وافق الطرفان على إجراء مشاورة تامة وصريحة في جميع شؤون السياسة الخارجية مما قد يكون له مساس بمصالحها المشتركة، ويتعهد كل منهما بأن لايتخذ سياسة تتنافى مع التحالف أوقد تخلق المصاعب للفريق الآخر.
2. **الدفاع**: تعهدت بريطانيا بأن تدافع عن العراق في حالة وقوع الحرب، على أن يقدم العراق لبريطانيا في الأراضي العراقية جميع مافي وسعه أن يقدمه من التسهيلات والمساعدات، ومن ذلك أستخدام السكك الحديد والأنهر والموانىء والمطارات ووسائل المواصلات.
3. **القواعد وحق المرور**: تعهد العراق أن يؤجر لبريطانيا مواقع للقواعد الجوية بالقرب من البصرة وغربي الفرات، وخول بريطانيا إبقاء قواتها في هذه المواقع، بالأضافة الى مواقع أخرى في (الهنيدي والموصل) خلال فترة الأنتقال التي لا تزيد على خمس سنوات. وحصلت بريطانيا على حق مرور جيوشها عبر الاراضي العراقية.

4. **الحصانات**: تتمتع القوات البريطانية في العراق بالاعفاء من الضرائب، وسلطة القوانين المحلية.
5. **تدريب الجيش العراقي**: لبريطانيا الحق التام في ارسال المدربين العسكريين الى العراق، أو تدريب الضباط العراقيين في معاهدها، وتزويد العراق بالأسلحة والمعدات على أن لا تختلف في الطراز عن تلك التي تستعملها بريطانيا.
6. **التمثيل الدبلوماسي**: تقرر أن يستبدل بالمندوب السامي بسفير يتمتع بمركز الاقدمية الدائم بين الممثلين الدبلوماسيين الأجانب [34].

وقوبلت المعاهدة بالمعارضة الشعبية الواسعة. ووصفت بأنها "استبدلت الانتداب الوقتي بالاحتلال الدائم" و"زادت في أغلال العراق، وعزلته عن الأقطار العربية" وانها لاتتفق مع الأستقلال التام الذي يريده الشعب العراقي، لأنها منحت بريطانيا حقوقاً وامتيازات دون مقابل، وتركت العراق فريسة بيد الأستعمار البريطاني [35].

دافع نوري السعيد، رئيس الوزراء عن المعاهدة ورد على أراء المعارضة، وسارع الى حل المجلس النيابي وإجراء أنتخابات نيابية جديدة لأمرار المعاهدة، كما سبق ذكره، وقد نجح نوري السعيد في الحصول على أغلبية مطلقة في المجلس النيابي بسبب التزوير وفي (16 تشرين الثاني 1930) عرضت المعاهدة على المجلس، بعد أن اتخذت الأحتياطات الأمنية لمجابهة الطوارىء، وقد صادق المجلس النيابي عليها بأغلبية (69) نائباً من مجموع عدد النواب في المجلس البالغ (88) نائباً.

اما المعارضة، ممثلة بياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني ورفاقهما، فقد سارعت الى تأليف حزب سياسي بأسم (حزب الأخاء الوطني) الذي أجيز بصورة رسمية في (25 تشرين الثاني 1930) وتضمن منهاجه الأمور الآتية:

1. بذل الجهود لتنبيه الشعب العراقي على الأخطار المحدقة به من الوجهات السياسية والأدارية والاقتصادية، ومقاومة التصرفات الشخصية التي لاتأتلف والمصلحة العامة.
2. العمل على تأليف رأي عام عراقي لمكافحة كل مامن شأنه أن يشوب إستقلال البلاد بأية شائبة، أو يخل بالوحدة العراقية، او ينافي احكام القوانين.
3. العمل على صيانة حقوق العراق في مرافقه الاقتصادية، وحماية وترويج مصنوعات البلاد وأستثمار مواردها لخير ابنائها [36].

ويمثل الحزب الجديد بقايا حزب الشعب، وجماعة كتلة الوسط بزعامة الكيلاني وعناصر من حزب التقدم وعدد من المحامين وزعماء العشائر في الفرات الاوسط، وبعض الساسة المتمرسين، ومجموعة من الشباب، وقد انتخب الكيلاني معتمداً عاماً للحزب وقد حل محله ياسين الهاشمي في الانتخاب السنوي للجنة العليا في (18 تشرين الثاني 1931). وقد اصدر الحزب جريدة ناطقة بأسمه هي "الأخاء الوطني" [37].

ولمقاومة معاهدة 1930 والظروف التي أوجدتها المعاهدة وقع حزبا الأخاء الوطني والوطني وثيقة التآخي في ليلة22/ 23 تشرين الثاني 1930 تضمنت الأمور الآتية:

1. أن المعاهدة فاسدة وجائرة يجب تعديلها.
2. أن المجلس النيابي القائم يجب ان يحل لانه لا يمثل البلاد.
3. أن الوزارة التي تؤلف يجب ان تعمل على الاساسين الاول والثاني [38].

وبعد تصديق المعاهدة وتبادل وثائق ابرامها، أبلغت بريطانيا عصبة الأمم عن رغبتها أدخال العراق الى العصبة دولة مستقلة في (32 أيار 1931) وقد جرت مذكرات حول دخول العراق العصبة، أستغرقت وقتاً طويلاً، تقرر في نهايتها أن العراق قد أستوفى الشروط التي تؤهله لدخول العصبة، عندما يقدم التعهدات اللازمة للمجلس وفقاً لتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الدائمة للانتدابات. فقدم العراق تلك التعهدات في

(2 أيار 1932) فأعلن مجلس العصبة قبول العراق نهائياً في (3 تشرين الاول 1932) وذلك اصبح العراق دولة مستقلة، لكن هذا الأستقلال كان شكلياً اكثر منه عملياً وواقعياً.

قدم نوري السعيد إستقالته حكومته في (27 تشرين الاول 1932) فعهد الملك فيصل الاول الى ناجي شوكت بتأليف الوزارة في (3تشرين الثاني 1932). وقد وصفت هذه الوزارة بأنها انتقالية، واوضحت في منهاجها أنها ستعمل على تقوية العلاقات مع بريطانيا والاقطارالمجاورة، وتقوية الروابط الأخوية مع الاقطار العربية، وقد قامت الوزارة بحل المجلس النيابي الذي يسيطر عليه انصار نوري السعيد، واجراء انتخابات محايدة، وبعد انتهاء الانتخابات قدم ناجي شوكت أستقالته في (8 أذار1933) [39].

عهد الملك الى رشيد عالي الكيلاني في (20 آذار 1933) وهو من أقطاب حزب الأخاء الوطني، بتأليف الوزارة، وقد ضمت وزارته بعض الشخصيات السياسة البارزة أمثال ياسين الهاشمي وحكمت سليمان ونوري السعيد [40]، وتعد وزارة الكيلاني أول وزارة يؤلفها حزب الأخاء الوطني الذي عارض معاهدة 1930 ولكن الوزارة أعلنت في منهاجها عن أحترامها للعهود الدولية، فأعتبر ذلك نقضاً لوثيقة التآخي فأنفرط عقد التآخي بين حزبي الأخاء الوطني والوطني، وتعرضت الوزارة الى انتقادات لاذعة في المجلس النيابي، وانصبت الأنتقادات على التعاون مع عاقدي المعاهدة التي وصفوها في السابق بأنها "جائرة"[41]

توفى الملك فيصل في مدينة برن بسويسرا في يوم (7 أيلول 1933) وفي تقويم سياسة الملك الراحل لابد من الأخذ بعين الأعتبار ظروف تلك المرحلة السياسية المتمثلة بالانتداب البريطاني من جهة، وبالحركة الوطنية المتصاعدة من جهة ثانية، والاقتصادية لدولة في بداية طريق النهوض الاقتصادي، والأجتماعية لمجتمع يسوده الجهل والأمية والعشائرية، وكان على الملك ان يراعي تلك الظروف وأن يعمل على

تجاوزها لمصلحة بناء الوطن الجديد، وعليه يمكن القول بأن شخصية الملك فيصل كان لها تأثيرها وسحرها وقدرتها على التغلب على العقبات والتمسك بأماني العراق الوطنية والقومية وكانت قيادته للدولة العراقية، في مرحلة تأسيسها، قيادة الربان الماهر. وبهذا الصدد يقول ناجي شوكت رئيس الوزراء الاسبق:

"كانت هناك اربع قوى تهيمن على مقدرات العراق السياسية: الملك والوزارة. ومجلس الأمة. والسلطة البريطانية المتمثلة بالسفير وحاشيته. وقد بقيت هذه السلطة (الرابعة) تهيمن وتلعب من وراء الستار حتى بعد دخول العراق في عصبة الأمم... وكان الملك فيصل الاول يرعى التوازن بين القوى الثلاث فلا يسمح بسيطرة واحدة على الاخرى" (42).

ويضيف لنشوفسكي الى ذلك فيقول:

"وكان عليه.. ان يوفق بين نفسه ومراكز القوة الحقيقية في العراق. ولم يكن الدور الذي اضطلع به دوراً هيناً لأنه أضطر أن يعمل وسيطاً بين سلطات الأنتداب البريطانية والوطنيين العراقيين" (43).

وقد وصف غروباً، سفير المانيا في العراق في الثلاثينات، الملك فيصل بقوله:

"أنه كان وطنياً وكان يسعى لتحقيق الاستقلال للوطن العربي.. لكن الوسائل التي اتبعها لتحقيق هذا الغرض كانت بطيئة بنظر الوطنيين العراقيين.. ثم أن فيصلاً لم يكن قوياً بدرجة كافية لتحقيق الطموحات السياسية التي يرنو لها العراقيون" (44).

ومهما قيل في الملك فيصل فأن وفاته في مثل تلك الظروف الحرجة التي كان العراق يمر بها بعد دخوله العصبة وحصوله على الأستقلال كانت امراً مؤسفاً جداً لما عرف عنه من قدرة وقابلية في توجيه الجهود نحو الوحدة الوطنية والسعي لحصول العراق على أستقلاله، رغم العيوب الكثيرة التي تضمنتها معاهدة 1930.